مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية

أة: سمية مزدور
جامعة سكيكدة

تمهيد

يرتكز مستوى المعيشة في مجتمع المغرب الأوسط وكباقي المجتمعات الأخرى على الوضعية الاقتصادية السائدة، فيتحسن نسبيا في أوقات الرخاء ويتدنى في فترات الأزمات (بوتشيش، إ، 1998: 210) حيث المجاعات ونقص السلع الاستهلاكية وغلاء أسعارها إن وجدت، فما هي مميزات المعيشة وما هي مستوياتها لدى فئة التجار والحرفيين في مجتمع المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية؟ وهل لتعدد المجالات الجغرافية وفضاءاتها أثر في اختلاف تلك المستويات؟

إذا كان التنظير لمستوى معيشة فئة اجتماعية ما يستوجب الوقوف على عدة معايير اقتصادية تتمثل في: مستوى الأسعار وقيمة الدخل الإجمالي والدخل الفردي والقدرة الشرائية ودرجة الغنى والفقر، (عجمية، م، ناصف، إ ، د/ ت: 65، 83). والتغذية (بورغيار، أ، 2007: 215)؛ فإن الإسطوغرافيا التقليدية التي تؤرخ للمغرب الأوسط تقف عاجزة عن مسايرة مثل هذه المعطيات، فهي لا تمدنا إلا بمعلومات شحيحة ومبتورة السياق في كثير من الأحايين، كما أن الدراسات التاريخية الحديثة قد عزفت عن الاهتمام بمثل هذه الجوانب، ولا نسجل سوى بعض الإطلالات البسيطة في خضم الدراسات المنجزة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية على قلتها كذلك.

إنّ المؤشر الأساس الذي يتحكم في مستوى المعيشة كما وضحه ابن خلدون هو قيمة "الدخل والخرج"؛ فكلما زادت قيمتهما عم الرخاء وكلما نقصا كان الحال أسوء (ابن خلدون، ع، 2006: 336)، ويرى أيضا أن معيار التفاضل بين الأمصار أو المدن أو الممالك يكون "في كثرة الرزق لأهلها، ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة"، ومن جهة أخرى يبين لنا أن مستوى المعيشة في الأمصار الكبرى يكون أحسن من المدن والقرى؛ "لتفاوت الأعمال فيها"، وضرب مثالا بحال مدينة فاس التي اعتبرها أفضل وأحسن من حال مدينة تلمسان، وكذلك حال تلمسان مع وهران والجزائر، وحال وهران والجزائر مع غيرهما من المدن والقرى التي يسودها الفقر، إذ "أن أعمالهم لا تفي بضروراتهم" (ابن خلدون، ع، 2006: 336).

ويدعم ابن خلدون رأيه أيضا بأمثلة تنطلق من مستوى معيشة أصحاب المناصب الرفيعة في الدولة، وكيف تتفاضل بتفاضل المدن والأمصار والممالك، فذكر أن حال القاضي في فاس أحسن من حال القاضي في تلمسان، وحال القاضي في تلمسان أحسن من حال مثيله في باقي مدن المغرب الأوسط، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب المناصب الأخرى(ابن خلدون، ع، 2006: 336) وأصحاب الحرف والمهن.

كما اعتبر فئة الشحاذين والمتسولين الأنموذج الأمثل الذي يتضح من صورته التفاضل الكبير بين حالي فاس وتلمسان، فالمتسول في فاس أحسن من نظيره في تلمسان له أن يسأل الناس ثمن الأضحية وجميع أنواع المآكل والطعام والماعون واللباس، "ولو سأل سائل مثل هذا في تلمسان لاستُنكِر وعنِّف وزُجر"، كدليل صريح يوضح البون الكبير في مستوى معيشة الفئات باختلاف أمصارها(ابن خلدون، ع، 2006: 336).

ومن المعلوم أنّ المغرب الأوسط قد عرف أواخر الفترة الوسيطية تشكل كيانات سياسية مستقلة اقتسمت عرش الموحدين؛ فانضوى الجزء الشرقي منه تحت سلطة الحفصيين؛ حيث اتخذوا من بجاية مقرا لحكمهم؛ والتي تتبع في الغالب تونس عاصمة السلطة الحفصية، في حين كان الجزء الغربي خاضعا للزيانيين الذين اتخذوا من تلمسان عاصمة لهم، دون أن ننسى الفترات التي مر بها المغرب الأوسط في ظل التبعية للمرينيين (العروي، ع، 2000: 195– 206)؛ فلنحاول إذا أن نتقصى أحوال معيشة تجار هاتين الحاضرتين وحرفييها، ونظرائهم في المدن والقرى المحيطة بهما من خلال ما ورد في الإسطوغرافيا التقليدية.

1- الأسعار

إنّ قيمة الأسعار تعد من المؤشرات الأساسية لمعرفة المستوى الحقيقي لمعيشة فئة ما من المجتمع، لكن من المؤسف أن المصادر لا تمدنا بمعلومات دقيقة حول الأسعار في الأوقات العادية بالنسبة لحواضر المغرب الأوسط (بجاية – تلمسان)، أو المدن والقرى المحيطة بهما بل تفصل الحديث عن قيمتها زمن الغلاء أو الرخاء المفرط. وحدد لنا العمري عند وصفه لمملكة إفريقية في النصف الأول من القرن 8هـ/ 4م قيمة الأسعار بها وهي كما يأتي:

بعض المواد الغذائية	الأسعار	المكان والزمان	المصدر
القفيز من القمح	5 دنانير = 50 درهما	إفريقية في النصف الأول من القرن	(العمري، أ، 1988: 52 –
القفيز من الشعير	أقل من 50 درهما		

رطل لحم إفريقي	1 درهم عتيق	8هـ	53)
الدجاجة الجيدة	درهمان جديدان		

وهذه الأسعار تقارب، أو توافق من دون شك قيمة الأسعار ببجاية نظرا للتبعية السياسية للحفصيين من جهة، وعلى أساس أن العمري اعتبرها " ثانية تونس في الرتبة والحال وجميع المعاملات والموجودات والأحوال " (العمري، أ، 1988: 55) من جهة أخرى.

أما عن الأسعار في تلمسان، فمن النادر أيضا أن تشير المصادر إلى قيمتها سوى بعض الشذرات اليسيرة، غير أن القلقشندي قارب لنا أحوال تلمسان ومعاملاتها ببجاية فيقول: " وقد تقدم أن بجاية من المغرب الأوسط فتكون تلمسان في معناها، وإن وقعت مخالفة في ترتيب المملكة فإنها تكون في القدر اليسير" (القلقشندي، أ، 1915: 5/ 151)، على أن تبقى هذه المقاربة نسبية فقط، لأن قيمة الأسعار كما يوضح ابن خلدون تتوقف حتما على وجود السلع، أو عدمها، وعلى نشاط الأسواق، أو ركودها، وعلى قيمة المكوس المفروضة عليها، وهي تختلف من الأمصار الكبرى إلى الأمصار الصغرى، وبين المدن، والقرى، والبوادي بحسب وفرة العمران، أو قلته (ابن خلدون، ع، 2006: 337-338).

وإذا كان العمري من جهة أخرى قد أدرج في تقسيمه الجغرافي لبلاد المغرب مملكة تلمسان ضمن مملكة بر العدوة، باعتبار أن تلمسان في تلك الفترة (النصف الأول من القرن 8 هـ/ 14م)،كانت تحت سيطرة أبو الحسن المريني (العمري، أ، 1988: 68) إلا أنه من المستحيل مقاربة ما حدده العمري من الأسعار بفاس مع قيمتها بتلمسان، لأن ذلك يوقعنا حتما في تعارض مع ما قاله ابن خلدون حول مستوى المعيشة في فاس التي هي أحسن من تلمسان(ابن خلدون، ع، 2006: 336).

2- الدخل ومستوى معيشة تجار وحرفي المغرب الأوسط

إنّ الكشف عن قيمة المردود أو ما بات يعرف الآن بالدخل القومي الذي تحققه الدولة، وقيمة الأجور أو الدخل الفردي، يساهم بشكل جلي في معرفة مستوى المعيشة أيضا، لكن من المؤسف أننا لا نملك سجلات الحساب الخاصة بمختلف دواوين الدولة كسجلات الأجور والعطاءات وغيرها، شأن أغلب الدول والممالك الإسلامية الوسيطة.

لكن هناك بعض الإشارات التي لا تفي بإزاحة العتمة أمامنا في هذا المضمار، ومع ذلك لا ينبغي إهمالها، فقد أفادنا الحسن الوزان (توفي بعد 957هـ/ 1559م) بقيمة دخل مملكة تلمسان يوم أن كانت وهران تابعة لها والمقدر بين ثلاثمائة ألف وأربعمائة ألف دينار (الوزان، الح، 1983: 2/ 23) وهو مقدار معتبر دون شك، في حين لا توجد إشارة عن دخل بجاية، فلا شك أنه يقارب دخل تلمسان، لأن عائداتها التجارية لا تقل أهمية عن عائدات تلمسان.

أ- المستوى المعيشي لكبار التجار وصغارهم

لقد عبرت المصادر عن الوضع المادي المريح لكبار التجار، فيصف الونشريسي طائفة منهم وجدت ببجاية بـ: "أكابر التجار ذوي الأموال الطائلة" (الونشريسي، أ، 1981: 6/ 5)، خاصة وأن بجاية قد عرفت نشاطا تجاريا مزدهرا من الواجهتين البرية والبحرية؛ فكان هؤلاء التجار يجنون أموالا طائلة لأنهم منخرطون في التجارة المتوسطية – خاصة مع الجمهوريات الإيطالية – (Dominique, V, 2006 : 503 ,555 – 587)، وفي التجارة مع بلاد السودان (بعيزيق، ص، 2006: 317- 348)؛ فتمكنوا بفضل أموالهم من الارتقاء إلى أعلى مستويات السلم الاجتماعي، حتى أن

هناك من العائلات التجارية الكبرى من استطاعت الوصول إلى أعلى مناصب الحكم بفضل نفوذها المالي، مثلما هو الحال بالنسبة لعائلتي ابن فرحون (خليفي، ر، 2007-2008: 302-306)، وابن أبي المهدي (بعيزيق، ص، 2006: 434).

لقد استطاع هؤلاء التجار بفضل مكانتهم الاجتماعية بناء علاقات جيدة مع ذوي السلطة، فقد قام بعض تجار بجاية الأغنياء بدعم أبي الحسين بن سيد الناس الحاجب سنة 683هـ/1284م في مشروعه السياسي: إذ استقرض منهم "مالا أنفقه في إقامة أبهة الملك" لسيده الأمير أبي زكريا بن أبي إسحاق تمهيدًا لانفصال المدينة عن تونس الحفصية (ابن خلدون، ع، 1983: 449/6)، وقد تحول أحد كبار تجار بجاية إلى سفير؛ بعث به الملك الأراغوني بيدرو (736-789هـ/1378-1387م) إلى سلطان غرناطة يحمل رسالة بتاريخ 01/30/ 1383م (06 ذو الحجة 785هـ) طلب منه فيها أن يسلمه أسرى قتلانيين (بعيزيق، ص، 2006: 437).

ولا شك أنّ فئة التجار الصغار لم يكن حالهم كحال أكابرهم؛ فهم يقيمون تجارتهم في الأسواق أو يسافرون بها في نطاق داخلي فقط بين المدن، فقد وضح لنا الونشريسي بعض هذه المعاملات؛ فذكر أن أحد تجار بجاية (محمد البجائي) كان له حانوت في قيسارية بجاية يبيع فيه الحرير والحنابل، وكانت له علاقات مع أحد تجار مازونة (زيد المازوني)، فأتاه هذا الأخير بسلعة من الحرير ليبيعها في بجاية، وقد كان وزن هذا الحرير وحده 13 رطلا، حيث يقدر ثمن 3 أرطال منه بـ 8 دنانير أي الرطل الواحد بـ 2.66 دينارا، وقدر ثمنه إجمالا بـ 34.66 دينارا،(الونشريسي، أ، 1981: 107/5- 110)؛ فلا شك أن المستوى المعيشي للتجار الصغار كان لا بأس به إذا ما قارناه بحجم المبادلات التي تحقق من ورائها الأموال الكثيرة، لكن

لا يجب أن ننسى جملة المكوس المفروضة على هؤلاء التجار، والتي تسبب لهم ضيقا كبيرا وتحول دون انتعاش مستواهم أو ارتقائه إلى مستوى أكابر التجار.

وفي مقابل ذلك عرفت تلمسان حركة تجارية نشيطة في العهدين الموحدي والزياني سواء من الواجهة البحرية مع الجمهوريات الإيطالية من خلال موانئها: كهنين ووهران(Dufourcq, ch,1966 : 134 -139) أو تجارتها مع بلاد السودان (دهينة، ع،1984: 477-487) فبرزت في المجتمع التلمساني عدة عائلات تجارية واشتهرت بالغنى ويسر الحال أهمها: عائلة المقري وتجارتهم الواسعة مع بلاد السودان (المقري، أ، 1968: 5/205– 206، 7/ 130– 131) وعائلة ابن النجار التي اشتهرت بحياكة الصوف والتجارة فيه، إضافة إلى عائلة المرازقة، (ابن مرزوق، أ، 2008: 188– 189، 222).

وغيرها من البيوتات التي زاوجت بين العلم والتجارة في آن واحد، ولا شك في أن هذا النشاط قد جعل هؤلاء في مرتبة راقية، نظرا للأرباح الكثيرة التي يجنونها، فاجتهدوا في شراء العقارات والأراضي وبناء الدور والقصور وشراء العبيد والخدم، ونافسوا بذلك أصحاب المناصب العليا (فيلالي، ع، 2002: 1/ 214 – 215).

وخير دليل على الحال الجيد الذي يعيشه أكابر التجار بتلمسان وصف الوزان لهم بأنهم"أناس منصفون مخلصون جدا وأمناء في تجارتهم... أهم أسفارهم التجارية هو الذي يقومون به إلى بلاد السودان وهم وافروا الغنى أملاكا ونقودا" (الوزان، الح، 1983: 2/ 21)، ويضيف الجغرافي الإسباني مارمول كربخال(ق 10هـ/ 16م): هم "أناس طيبون أوفياء في تجاراتهم معتزون بالنظم والحضارة وحسن التدبير، مهذبون مع الأجانب،

وأهم تجارتهم في غينيا حيث يحملون بضائعهم كل سنة ويأتون منها بالتبر والعنبر والمسك وسنور الزباد ورقيق السود... ويتجرون بالتبادل محققين كثيرا من الربح؛ حتى لتكفى رحلتان أو ثلاث ليستغني التاجر" (كاربخال، م، 1989: 2/ 300)، ومما كان شائعا في تلمسان من الأمثال: "خير دواء للفقر هو السودان" (هربك، إ، 1980: 4/ 108)، كقرينة تدل على أهمية التجارة الصحراوية ودورها في تحقيق ثراء التجار.

أما فئة صغار التجار في تلمسان فهم يزاولون نشاطهم في دكاكينهم المنتشرة في الأسواق، فضلا عن تجارتهم في بعض المدن المجاورة كبجاية (المازوني، أ، مخ رقم 1336، 2/ 7ب)، وبين المدن والبوادي نفسها (الونشريسي، أ، 1981: 5/ 106-107)، ويجوبون الصحاري القريبة لبيع سلعهم، حيث كانت صحراء تيكورارين (توات) إحدى محطاتهم لبيع الشحم المالح، الأمر الذي يعود عليهم بالأرباح الطائلة (الوزان، الح، 1983: 2/ 134) ونتيجة لتلك الأرباح تمكن التجار من تحسين أحوالهم ومستواهم المعيشي (فيلالي، ع، 2002: 1/ 216 – 217)، لكن يتضررون كلما ثقلت وطأة المكوس المفروضة عليهم من الدولة.

ب- كبار الحرفيين وصغارهم

من المعلوم أن المغرب الأوسط قد عرف نشاطا حرفيا لا يستهان به، فشكلت المدن والبوادي منه على حد سواء مجالا لمزاولة هذا النشاط، ولئن كانت الحرف تمثل حجر الزاوية لاقتصاد المغرب الأوسط، إلا لأن المنتجات الحرفية قد احتلت الصدارة بالنسبة لصادراته التجارية مع دول المغرب أوروبا على حد سواء.

لقد تعددت الحرف وتنوعت أشكالها (بعيزيق، ص، 2006: 137-147) (كاربخال، م، 1989: 2/ 300) (فيلالي، ع، 2002: 1/ 220 – 224)،

وكان الحرفيون يزاولون نشاطهم في جماعات شبيهة بنظام النقابات(دهينة، ع،1984: 490) (فيلالي، ع، 2002: 1/ 220)، حيث تمارس كل جماعة نشاطها في مكان محدد لها يعرف باسم الحرفة التي تمارسها، ونظرا لكون الحرفيين تجار أيضا فإن أسواقنا عرفت عدة طوائف منهم كالعطارين والقبابين والخراطين والسراجين وغيرها من الحرف المنتشرة في الأزقة والساحات (الوزان، الح، 1983: 2/ 19)، في حين كانت الحرف التي تتسبب في تلوث محيط المدينة وإزعاج الناس تمارس خارج أسوار المدن، كذاك التي تحتاج إلى الماء بكثرة كدباغة الجلود (المازوني، أ، مخ رقم 1336، 2/ 137 أ)، والحدادة التي كانت تقام في شكل جماعات صغيرة تعد بمثابة الشركات تتكون من أجراء يشرف عليهم رب العمل(الغرناطي، أ، مخ، رقم 2326: 76 أ) (المازوني، أ، مخ رقم 1336: 1/ 173 أ، 2 / 38 أ)، فضلا عن الأرحية التي تستعمل لطحن الحبوب (المازوني، أ، رقم 14: 202 ب – 203 أ)؛ ففي الغالب تقام على ضفاف الأنهار والمنحدرات أو بإزاء البوادي أين تتواجد المياه بكثرة (البكري، أ، د.ت : 76) (المازوني، أ، مخ رقم 1336: 2/ 4ب) (الوزان، الح، 1983: 2/ 20)، واشتهر حرفيو تلمسان أيضا بصناعة السروج وعدة الفرسان حتى أصبحت مضرب المثل في الغرب الإسلامي وهو ما شهد به مؤرخو وأدباء الأندلس؛ "كما يتجهز الفارس من تلمسان كذلك تتجهز العروس من مرسية" (المغربي، إ ، 1955: 2/ 246)، وكان للمرأة نصيب أيضا في مزاولة الحرف في بوادي المغرب الأوسط؛ خصوصا حرفة النسيج والغزل وصناعة الحنابل والأكسية (المازوني، أ، مخ رقم 1336: 2/ 8 أ ،9 أ)، فقد اشتهرت نساء إقليم فجيج بنسج أغطية للسرير دقيقة الصنع رفيعة، حتى كان الناس يظنون أنها من الحرير وكانت تباع بأثمان غالية في فاس وتلمسان لجودتها العالية (الوزان، الح، 1983: 2/ 132).

ولا شك أنّ أرباب العمل المشرفين على الحرف قد كان مستواهم المعيشي جيد نتيجة للأرباح التي يحققونها من وراء ترويج منتجاتهم الحرفية، فقد كان أبو زيد عبد الرحمن بن النجار يزاول نشاطه في حياكة الصوف الرفيع الذي اشتهرت به تلمسان في درب شاكر؛ فكان أغلب هذا الدرب له ولخدامه، ولا غرو فإن هذه الثياب الصوفية كانت لباس الأثرياء والأعيان، وكان التجار يقصدونه من المشرق والمغرب للاقتناء منها، وهو يجني من بيعه لهذا الصوف ألف دينار في اليوم الواحد (ابن مرزوق، أ، 2008: 148، 189)، فآل النجار من أغنى العائلات التلمسانية في تلك الفترة (فيلالي، ع، 2002: 1/ 214)، ويصف الوزان حياة الحرفيين الكبار والصناع بتلمسان قائلا: "والصناع أناس أقوياء يعيشون في هناء ومتعة، ويحبون التمتع بالحياة" (الوزان، الح، 1983: 2/ 21)، وفي السياق ذاته يضيف مارمول: "يعيش العمال عيشة راضية كسبهم قوتا وتسلية" (كاربخال، م، 1989: 2/ 300).

لكن في مقابل ذلك، كان حال بعض الحرفيين الصغار سيئ -خصوصا المستخدمين منهم كأجراء، فقد قدرت أجرة الطراز في تلمسان بنصف دينار لكل شهر (ابن مريم، م، 1986: 39)، أما الغبريني فيذكر أن الفقيه أبا زهر الربيع كان يكتب لبعض ولاة بجاية لكنه زهد واعتزل الكتابة، واحترف الخياطة: "فلم يكفه ما ينتحله من ذلك فضاقت حاله وساءت" (الغبريني، أ، 1971: 58 – 59).

الحال عينه بالنسبة إلى أبي العباس القطان الذي كان في شبابه يمتهن حرفة الخياطة، فشكا إلى ابن مرزوق سوء حاله وضيق معيشته، فأشار عليه هذا الأخير بالزواج، لكن ابن القطان أجابه قائلا: "أنا أشكو عن إقامة حالي فكيف بالزوجة، ولي والدة كبيرة لا أستطيع القيام بمئونتها فكيف

بغيرها"، لكن ابن مرزوق أصر على إنكاحه من إحدى قريباته؛ فدفع له صداقها وأعطاه مالا، وأصبح ابن القطان بذلك يخرج مسافرا للتجارة إلى فاس وسبته وبجاية حتى تيسر حاله (ابن مرزوق، أ، 2008: 161-162)، وهذا المثال يوضح البون الكبير بين الحال التي يعيشها بعض الحرفيين خصوصا الأجراء منهم، وحال التجار الذين يجنون من أسفارهم التجارية الأموال الطائلة.

3- الضرائب وأثرها على ديناميكية النشاط التجاري والحرفي وانعكاساتها المعيشية

الضرائب بمختلف أنواعها تعتبر من أهم الموارد المالية في اقتصاديات الدولة، فلا غرو أن يربطها ابن خلدون بعمر الدولة، إذ تكتفي في بداية عهدها بفرض الضرائب الشرعية كالزكاة والعشور والخراج والجزية، في حين تستحدث آخر عمرها ضرائب ومغارم جديدة، وبذلك تكثر الوظائف على التجار وأهل الوظائف، "ويؤذن ذلك باختلال العمران ويعود على الدولة ولا يزال بذلك يتزايد إلى أن تضمحل" (ابن خلدون، ع، 2006: 263).

فقد تعددت المجابي زمن استحكام الحفصيين؛ مشكلة بذلك ثقلا على مختلف الفئات العاملة، أين فرضت جملة من المكوس على التجار والحرفيين (البرزلي، أ، 2002، 5/ 205- 206)، في بجاية وأعمالها، وذلك ما كشفت عنه مسألة الفقيه أبي العباس أحمد البجائي الشريف (ق 9-10هـ/ 15-16م)، حول موضع كثر فيه الظلم والجور... وكثرت فيه أعمال المكس على الباعة في الأسواق؛ وهناك من اضطر إلى المكوث في هذا الموضع لأخذ العلم عن علمائه دون قدرته على تغيير المنكر إلا قليلا، فهل يجوز له شراء المبيعات التي عليها مكس إن تحتم عليه الأمر دون أن يقع في

المهالك؟ فكان جواب المستفتى: هو هجرة المكان المقصود وعدم المكوث فيه إلا إذا انسدت به السبل...، كما أنه لا يشتري من المبيعات إلا ما يحتاج إليه، ويتجنب شراء المأخوذ في المكس من غاصبه ويشترى مما بقي على ملك صاحبه (ابن مريم، م، 1986: 14- 16)، وذلك ما يوضح أيضا موقف الفقهاء المعارض لأعمال المكس وسائر الأعمال التي لا يقرها الشرع.

والجدير بالذكر أن السلطة بعد ظهور سلبيات سياساتها تنحوا منحى إصلاحيا مصحوبا بصحوة ضمير مؤقتة شأن السلطان أبي عنان وأبي الحسن المرينيان أيام توسعهما على حساب المغرب الأوسط وإفريقية في النصف الأول من القرن 8هـ/ 14م (ابن خلدون، ع، 1983: 7/ 559، 601) (ابن خلدون، ع، 2004: 93) (ابن مرزوق، أ، 1981: 236)، وكذلك السلطان الحفصي الواثق، والسلطان أبو فارس (797-838هـ/ 1394-1434م) (ابن قنفد، أ، 1968: 137، 195).

ولم تكن محاولة الإصلاح هذه نابعة من السلطة الحاكمة فقط، بل برز دور الصلحاء أيضا لوضع حد لهذه المظالم والتجاوزات في حق أموال الرعية، فقد طالب العالم الصوفي سعادة الرياحي من عامل الزاب منصور بن فضل بن مزني بإعفاء التجار من المكوس والظلمات، لكنه امتنع عن ذلك وقرر هذا العالم الصوفي محاربته "واعتزم على الإيقاع به فحال دونه عشائر أصحابه" (ابن خلدون، ع، 1983: 6/ 81 - 85) .

ولم يكن النظام الضريبي الزياني بأحسن حال منه في الدولة الحفصية، بالرغم من وصية أبي حمو الزياني لابنه وولي عهده قائلا له: "لا يحملنك حب المال على المسامحة في جور العمال، فإنه إذا هلكت الرعايا عدمت الجباية، وإذا عوملت الرعية بالرفق كثر فيها النماء والرزق" (أبو

حمو، م، 1862: 9)، لكن شتان بين الواقع السياسي وما جاءت به مثل هذه الوصايا النظرية التي لم تكن سوى حبرا على ورق.

فنظام الضريبي الزياني كان في كثير من جوانبه امتدادا للنظام الضريبي الموحدي، وقد اكتفى الزيانيون بداية بفرض ضرائب قليلة، حيث قدرت قيمة المكوس المفروضة على التجار المسلمين بـ 2.5% من جميع البضائع أو المال الناتج عنها، و10% على بضائع التجار اليهود والنصارى، ولم يستمروا بنفس هذه الوتيرة بل أحدثوا مكوس ومغارم جمركية لا حصر لها، والتي بلغت أشدها أواخر عهده دولتهم بسبب ضعفها ورغبتها في المحافظة على الجهاد ضد النصارى (الـــــــوزان، الح، 1983: 2/ 23) (كاربخـــــــال، م، 1989: 2/ 301-302 (Dufourcq ch,1966 ;52)،(Dhina,a,174,175).

وأهم هذه الضرائب ضريبة جمركية تعرف بالعشر (إبراهيم، ح، ح - إبراهيم، ع،ح، 1970: 255)؛ والتي من الواضح أن التجار يدفعونها عن سلعهم عند أبواب المدن، أين كان التاجر يتعرض إلى معاملة قاسية من طرف متوليها من أهل الذمة يهودا أو نصارى، فيقومون بتفتيش التاجر المسلم إن كان في حوزته سلع يريد إدخالها خفية وتهربا من دفع المغارم عليها، وحتى النساء لم يسلمن من هذا التعسف عند أبواب المدن فتتولى يهوديات تفتيشهن، مما يدل على لجوء الدولة الزيانية في هذه الفترة إلى تولية أهل الذمة خاصة اليهود في أعمال الجباية، الأمر الذي جعل لهم سلطة على المسلمين، وكل هذه التجاوزات كانت بتلمسان وأعـــــــمالها؛ حتى قام أبو الحسن المريني بإلغائها عندما استولى على تلمسان سنة (735هـ/ 1334م) (ابن مرزوق، أ، 1981: 285)، غير أن السلطان عبد الواحد بن محمد بن تاشفين الزياني (814-827هـ/ 1411-1424م) كان قد اتخذ أعوانا من اليهود لجباية الأموال أيضا، وقبض الأعشار من التجار الأجانب المترددين على

سواحل المغرب الأوسط، فاستغلّ اليهود هذه المكانة وتطاولوا على الرعية بشتى أنواع التعدي وأكلوا أموال الناس بالباطل ووظفوا ضرائب متنوعة (ابن الأعرج، م، مخ رقم 170: 3/ 96).

لكن من الواضح جدا أنه في أواخر ق 9هـ/ 15م أصبح متولي مهنة قبض العشر في تلمسان، يسمى صاحب الباب أو المُعشر، ويختار من ذوي البيوتات العريقة، وتختلف قيمة العشر من دون شك حسب نوع السلعة وحجمها، حيث قدرت قيمة عشر ثلاثة قرون مملوءة بالزبد الجيد بنحو 20 دينارا (الملطي، ع، 1994: 63 – 65)، فلا شك أن المغارم والمكوس التي تأخذ على السلع عند أبواب المدن قد أثرت حتما على العلاقات الإنتاجية بين المدن والبوادي، أو بين المدن نفسها داخلية كانت أم مدن ساحلية.

وقد عرفت الدولة الزيانية إدارتين للجمارك: الأولى بوهران (كاربخال، م، 1989: 2/ 302) والثانية بهنين، في حين كانت الإدارة المركزية لهما بتلمسان، وقررت السلطة أخذ العشر من قيمة السلع كضريبة جمركية على السفن الأجنبية الوافدة للتجارة، فكان أبو حمو الثاني (760-791هـ/ 1358-1388م) يأخذ العشر من التجار الأجانب أيضا (كاربخال، م، 1989: 2/ 301)، ولكن سلفه عثمان بن يغمراسن (681-703هـ/ 1282-1303م) تنازل عن نصف العشر لملك الأرغون، رغبة منه في تنشيط الحركة التجارية بين بلاده والممالك النصرانية (Dhina ,A, 479).

وقد فرضت الدولة الزيانية على التجار والباعة في الأسواق جملة من المغارم: "كالمغرم على الحطب والبيض والدجاج وسائر المرافق التي يفتقر إليها القوي والضعيف وإجحاف الضعيف بها أشد"، ناهيك عن المغرم الذي فرضته في حالة سرقة المخزن أو اختفاء سلعة منه؛ حيث يحمل الولاة التجار مسؤولية غرمها سواء بتغريم مقدار خمسة من المخازن أو

بأخذ السلع منهم (ابن مرزوق، أ، 1981: 285).

أفرزت ثقل هذه المغارم على التجار سلوكات عديدة داخل المجتمع الزياني، فقد يستعين التاجر بأحد الصلحاء لإدخال سلعه دون علم هذا الولي بوجود سلع في راحلة التاجر، فيسلم التاجر من دفع المغرم عليها ببركة هذا الولي حسب اعتقادهم (ابن مرزوق، أ، 2008: 180)، وقد يلجأ التاجر أيضا إلى استخدام الحيلة من أجل إدخال سلعه خفية تفاديا لدفع العشر عليها، ولا شك أن العقاب يكون عسيرا إذا اكتشفت هذه المخالفات، عندئذ يلجأ التاجر إلى طلب الوساطة من ذوي الجاه أو العلم والصلاح لحل مثل هذه المشاكل (الملطي، ع، 1994: 63 – 65).

ونظرا للمكانة الرفيعة التي يتمتع بها العلماء في مجتمع الزياني؛ فإن السلطة غالبا ما تعفي البعض منهم من الضرائب، فقد أعفى السلطان أبو تاشفين العالم التاجر أحمد بن عمران البجائي من "مغارم ووظائف السلع وأعطاه مع ذلك مائتي دينار" (التنبكتي، أ، 1989: 2/ 90) (التنبكتي، أ، 2002: 43) لمكانته العلمية والدينية، وقد أقطع أحد الأمراء لمحمد بن علي المصراتي تلميذ أحمد بن يوسف الراشدي أرضا وأعفاه من ضرائبها(ابن الصباغ، م، مخ رقم1707: ورقة 113ب) لصلاحه وورعه.

وقد برز دور الصلحاء بقوة أيضا كطرف معارض للسلطة ضد أشكال المكوس والمغارم المفروضة على مختلف فئات المجتمع، فقد شارك الصوفي أبو عبد الله بن شعيب مع العامة في ضرب المكّاس محتجا بقوله: "ليس في الشريعة مكس" (الغبريني، أ، 1971: 173)، وقد اختار أهل العُبّاد مكانا بالقرب من موضع ضريح أبي مدين لممارسة التجارة حتى يدخلون السلع دون دفع الضرائب، حتى ضاقت المجابي في تلك الفترة فشكا العامل هؤلاء إلى السلطان وأراد أن يهدم ذلك الموضع فدعا عليه والد بن مرزوق

فمات شرّ ميتة(ابن مرزوق، أ، 2008: 229)، وقد كان الملزمون بدفع الضرائب يهربون إلى حرم الشيخ أحمد الغماري ليستجيروا به حتى يدفع الظلم عنهم(ابن صعد، م، 2004: 220-221).

هذا باقتضاب عن النظام الضريبي الذي عرفه المغرب الأوسط، ولسنا هنا في معرض التفصيل بقدر ما يهمنا أن نعرف المظالم والتجاوزات التي مورست ضد التجار والحرفيين باستحداث السلطة وبعض المستبدين لمغارم ووظائف غير شرعية، ومدى تأثير ذلك على النشاط التجاري والحرفي بالدرجة الأولى، وانعكاساته على الدخل وبالتالي على مستوى معيشة الفئات المعنية.

4- المستوى المعيشي للفئات التجارية والحرفية في مدينة وبادية المغرب أوسطية

إن كانت درجة الفقر والغنى لأي مجال جغرافي تتحدد بناءً على اعتبارات عدة؛ منها قوة النشاط الاقتصادي والمتمثل أساسا في النشاط الحرفي والتجاري؛ ووفرة عمرانه؛ فمن الطبيعي أن يختلف مستوى المعيشة بين مجال المدينة والبادية، ولم يكن ابن خلدون الذي أقر ذلك قد انطلق من فراغ وإنما بناءً على ملاحظة واستقراء واسعين، واقتناعه بهذه الاعتبارات التي يتحدد من خلالها تدني أو ارتفاع مستوى المعيشة لأي مجال جغرافي﴾(ابن خلدون، ع، 2006: 335-336).

فالوزان يقر أن أهل بجاية كانوا "على قدر عظيم من الغنى يسلحون العديد من السفن الحربية المختلفة ويرسلونها لغزو شواطئ إسبانيا"، وفي موضع أخر يقول: "يعيش السكان في فقر لأن الأراضي الزراعية خصبة لا تستطيع أن تنتج حبوبا " (الوزان، الح، 1983: 2/ 50)، فيُتوهم أنه متناقض في طرحه هذا لكن الأمر عكس ذلك، لأنه يقصد بأهل

بجاية تجارها وكبرائها، أو حتى المشرفين على الأساطيل والمشتغلين بالغزو البحري، إذ ربط غناهم بالسفن الحربية التي يملكونها، والتي اتخذت من مياه البحر المتوسط مجالا لتحركاتها، أما السكان فلا جدال أنه يقصد بهم عامة الناس ومنهم الفلاحين القاطنين في الأرياف والبوادي المحيطة بها؛ لأنه ربط حالة فقرهم هذه بنوعية الأرض ومدى صلاحيتها لإنتاج الغذاء الرئيس للسكان ألا وهو الحبوب.

أما الرحالة عبد الباسط الملطي (تـ 920هـ/ 1514م) فقد وصف مدينة قسنطينة قائلا: "وبها النعم والخيرات والرخاء الغالب" (الملطي، ع، 1994: 40)، وتتميز أيضا بكثرة حرفييها خاصة صناع الأقمشة الصوفية التي تصدر إلى إفريقية-طبعا عن طريق التجار-، وتصدر أيضا الزيت والحرير والكتان مقابل التمر والعبيد (الملطي، ع، 1994: 56) (كاربخال، م، 1989: 3/ 11)، وتحيط بقسنطينة جبال خصبة تنتج الزيتون والتين بكثرة، ويسوّق إلى المدن المجاورة كالقالة وجيجل، وسكان جبال قسنطينة أغنياء جدا كما يصفهم الوزان لأنهم لا يدفعون الخراج، الأمر الذي جعلهم يمتنعون عن مزاولة التجارة لا في السهول خشية من الأعراب، ولا في المدن خوفا من السلطة (الوزان، الح، 1983: 2/ 103).

وقد كان جل أهل مدينة بونة تجار وصناع وحاكة، يبيعون كميات هائلة من قماش الكتان في مدن إفريقية، أما عن باديتها التي تقطنها قبيلة منداس العربية، فأراضيها خصبة صالحة لزراعة القمح الذي يصدر منه إلى تونس وجربة وغيرهما من مدن إفريقية والمغرب، كما تتميز أيضا بكثرة الماشية من البقر والغنم وتنتج كميات كبيرة من الزبد (الوزان، الح، 1983: 2/ 62).

وفي مقابل ذلك وصف الوزان حالة الفقر التي يعيشها سكان مسيلة

في نهاية العصر الوسيط بسبب كثرة الضرائب عليهم فيقول: "والسكان كلهم صناع (حرفيون) أو فلاحون يرتدون لباسا رديئا لفقرهم، بسبب الأعراب الذين يسلبون مداخيلهم، وملك بجاية الذي أثقل كاهلهم بالضرائب، وقد اندهشت للفقر السائد بمسيلة عند مروري بها" (الوزان، الح، 1983: 2/ 52).

في حين تعوزنا الإشارات الصريحة حول مستوى المعيشة في تلمسان، غير أن أهلها كانوا ذوي اقتصاد في المعاش واللباس والسكنى، لا لفقرهم وإنما اقتداءً بالسلف الصالح بتعبير يحيى بن خلدون (ابن خلدون، ي، 1910: 1/ 22)، وأقر العبدري بحركية أسواقها (العبدري، م، د.ت : 9)، وقد استطاعت أن تجني ثروات هائلة من تجارتها مع السودان (الوزان، الح، 1983: 2/ 8-9)، ودول أ وروبا (Dufourcq, ch,1966, p320) حيث لعبت موانئها دورا كبيرا في ذلك خاصة هنين ووهران، إلا أن الوزان يصف حالة سكان وهران قائلا: "ويعيش الكثير من أهلها من مدخولهم، لكنها لم يسد فيها الرخاء، إذ لم يكن يؤكل فيها سوى خبز الشعير" (الوزان، الح، 1983: 2/ 30)، ولا شك أن ذلك راجع إلى قلة إنتاج القمح في هذه المنطقة، والحال كذلك بالنسبة إلى مدينة مستغانم فانّ "لها ميناء صغير كثيرا ما تقصده السفن الأوروبية، لكن أصحابها لا يحققون أرباحا مهمة لشدة فقر السكان" (الوزان، الح، 1983: 2/ 32).

وتنتج الأقاليم المحيطة بمدينة تلمسان كميات هامة من القمح والشعير؛ كسهل البطحاء الذي يحقق دخل قدره 20 ألف مثقال، ومثله سهل متيجة، كما أن إقليم بني راشد كان يحقق دخلا قدره 25 ألف مثقال، لأن أهله يربون الماشية وينتجون العسل ويصنعون المنسوجات(الوزان، الح، 1983: 2/ 27– 28، 37)، وكانت بوادي تلمسان مجالا لممارسة التجارة

أيضا فقد أشار المازوني إلى اليهود الذين يمارسون التجارة في البوادي أيضا(الونشريسي، أ، 1981: 2/ 253).

لكن في مقابل ذلك كانت بعض المدن المحيطة بتلمسان تعيش في فقر مدقع بسبب سيطرة الأعراب عليها؛ والذين يجبرون سكانها على دفع الضرائب المرهقة لهم؛ مثلما هو الحال بالنسبة لمدينة مازونة التي كان أغلب سكانها يحترفون صناعة النسيج أو فلاحة الأرض (الوزان، الح، 1983: 2/ 36)، أما الجبال المحيطة بتلمسان فمستوى معيشة سكانها يختلف من جبل لآخر بحسب ما ينتج من غذاء ومواد مصنعة؛ فقد كان جبل بني ورنيد يحقق دخلا قدره 12 ألف مثقال في السنة، لكونه ينتج كميات هامة من الفواكه كالتين والكرز إضافة إلى الحطب والفحم (ابن مرزوق، أ، 2008: 151) (الوزان، الح، 1983: 2/ 44).

وقد كان سكان جبل بني بوسعيد المجاورون لتنس يملكون كميات وافرة من العسل، وتنبت أراضيهم الشعير بكثرة، وهي مجال هام لرعي الماعز، وينتجون الشموع والجلود التي يبيعونها للتجار الأوروبيين في شاطئ تنس (الوزان، الح، 1983: 2/ 45)، غير أن الجبال التي لا تنبت حبوبا كان أهلها في ضيق من العيش؛ شأن سكان جبل بني يزناسن، وجبل بني مطغرة؛ فقد كانت أراضيهما لا تنبت سوى القليل من الشعير، ولهذا فغذاءهما اقتصر على نبات الخروب الشائع عندهم بكثرة (الوزان، الح، 1983: 2/ 43).

أما الصحراء كمجال جغرافي ينتمي للمغرب الأوسط أيضا؛ فإن مستوى معيشة قاطنيها يختلف من منطقة إلى أخرى أيضا، فصحراء توات التي كانت لا تنبت زرعا ولا ضرعا (الونشريسي، أ، 1981: 2/ 232) إلا ما ندر، أهلها مياسير لتعاطيهم التجارة مع بلاد السودان(الوزان، الح،

1983: 2/ 133)، وقد كان يسكنها جماعة من تجار اليهود الأغنياء لهم درب مخصص لسكناهم (الونشريسي، أ، 1981: 2/ 214-217) (الوزان، الح، 1983: 2/ 134)، كما أن أهل صحراء فيجيج عرفوا بالثراء لذات السبب، ونساءهم حرفيات ينسجن أغطية للأسرة في غاية الإتقان، وتباع بأثمان غالية في فاس وتلمسان وما جاورها (الوزان، الح، 1983: 2/ 132). في حين كانت الصحاري التي يسكنها الأعراب لا يعيش أهلها إلا على الإعانات التي تقدمها لهم السلطة لاتقاء شرهم(الوزان، الح، 1983: 1/ 63)، فلا مهنة لهم سوى التلصص والسطو على القوافل التجارية، حال أعراب صحراء أنكاد القريبة من تلمسان(الوزان، الح، 1983: 2/ 11).

إنّ درجة الفقر والغنى لفئات التجار والحرفين بالمدن والبوادي والصحراء تتحكم فيها عدة معايير تتعلق أساسا بمدى ما تنتجه أراضيها من غذاء وحجم المبادلات التجارية، ومدى تقدم الحرف أو تأخرها من ناحية الجودة والإتقان والجمال، فضلا عن قيمة الضرائب التي تفرض عليهم، ومستوى المعيشة يكون أحسن في الأمصار الكبرى من الأمصار الصغرى والمدن والقرى، كما يرى ابن خلدون، لكن لا سبيل للإنكار أن هناك من المدن من يتميز بفاعلية كبيرة ونشاط اقتصادي متميز، فقد كانت بعض المدن الصغرى بمثابة الشريان الذي يزود مختلف الأمصار الكبرى بالمنتوجات وبدخل وافر كهنين والبطحاء بالنسبة لتلمسان، وقسنطينة وبونة بالنسبة لبجاية.

إنه من غير ممكن مقاربة مستوى معيشة الفئات التجارية والحرفية دون معرفة مستوى معيشة أطياف المجتمع الأخرى من أرباب الدولة وقضاتها وعلمائها وعماتها وزهادها، فهل يكون هذا مدخلا لتعميق البحث الاجتماعي في تاريخ مغربنا الأوسط؟

قائمة المصادر والمراجع

-ابن الأعرج. محمد الحسني السلماني، زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ، نسخة مصورة عن مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط، رقم 170.

-ابن الصباغ. محمد بن محمد بن أحمد القلعي (حيا سنة 950هـ/ 1543م)، بستان الأزهار بستان الأزهار في مناقب زمزم الأخيار ومعدن الأنوار سيدي أحمد بن يوسف الراشدي النسب والدار، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، رقم1707.

-الغرناطي. أبو محمد بن القاسم (ق 8هـ/ 14م)، نوازل، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، ضمن مجموع رقم 2326.

-المازوني. موسى بن عيسى المغيلي (ق 9هـ/ 15م) ، المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق، نسخة شخصية مصورة عن مخطوط متحف سيرتا قسنطينة، رقم 14.

-المازوني. أبو زكريا يحيى المغيلي التلمساني (تـ 883هـ)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، المجلد الأول رقم: 1335، المجلد الثاني رقم 1336.

-البرزلي. أبو القاسم بن أحمد (تـ 841 هـ)، (2000م).جامع مسائل الأحكام لما نزل من الأقضية بالمفتين والحكام، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

-بعيزيق. صالح ، (2006م).بجاية في العهد الحفصي-دراسة اجتماعية واقتصادية، تونس، منشورات كلية الآداب- جامعة تونس.

-البكري. أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (تـ 487هـ)، المغرب في ذكر إفريقية وبلاد المغرب، بغداد، مكتبة المثنى.

-بوتشيش. إبراهيم القادري،(1998م). مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ط1، بيروت، دار الطليعة.

-بورغيار. أندريه،(2007م). الأنثروبولوجيا التاريخية، ضمن كتاب: جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصورين، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-التنبكتي. أحمد بابا السوداني (تـ 1036هـ)، (1989م).نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية.

- (2002م).كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق عبد الله الكندري، ط1، بيروت، دار بن حزم.

-جودت. عبد الكريم يوسف، (1992م).الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

-حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، (1970م).النظم الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
أبو حمو. موسى الزياني التلمساني (تـ 791هـ).(1862م) واسطة السلوك في سياسة الملوك، تونس، مطبعة الدولة التونسية.
-ابن خلدون. أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (تـ 808هـ)، (2006م).المقدمة، تحقيق محمد الاسكندراني، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي.
-(1983م).العبر وديوان المبتدأ والخبر، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
-(2004م).التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
-ابن خلدون. أبو زكرياء يحيى بن محمد الحضرمي الإشبيلي (تـ780هـ)، (1910م).بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، نشرة ألفرد بيل، الجزائر، مطبعة فونطانة.
-خليفي. رفيق،(2007-2008م). البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط من نهاية القرن 3 هـ إلى نهاية القرن 9 هـ، مذكرة ماجستير. جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة.
-دهينة. عطاء الله، (1984م).الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدولة بني زيان، ضمن كتاب: الجزائر في التاريخ، ج3، الجزائر، وزارة الثقافة والسياحة- المؤسسة الوطنية للكتاب،.
-زنبير. محمد، (2006م).أزمة الحكم الموحدي، ضمن كتاب: الموحدون وأزمات المجتمع، ط1، الرباط، جذور للنشر، ص9 - 23
-ابن سعيد المغربي. أبو الحسن علي بن موسى الأندلسي (تـ 685 هـ)، (1955م).المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، ط3، القاهرة، دار المعارف.
-الشماع. أبو العباس أحمد الهنتاتي: (تـ 833هـ/ 1429م)، (2003م).مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام، تحقيق عبد الخالق أحمدون، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
-ابن صاحب الصلاة. عبد الملك (تـ 594هـ)، (1987م).المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين ، تحقيق عبد الهادي التازي، ط3، بيروت، دار الغرب الإسلامي،.
-ابن صعد. محمد بن سعيد الأندلسي التلمساني (تـ901هـ)، (2004م).روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين، نشرة يحيى بوعزيز، ط1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للإشهار.

-عبد الباسط الملطي، بن خليل بن شاهين الشيخي الحنفي (تـ 920هـ). (1994م).الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، ألمانيا، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية- جامعة فرنكفورت.
-العبدري. محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن مسعود الحاحي (ق 7هـ)، ما سما إليه الناظر المطرق في خبر الرحلة إلى بلاد المشرق، تحقيق أحمد بن جدو، (طبع بعنوان: الرحلة المغربية)
-عجمية. محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، كلية التجارة.
-العروي. عبد الله، (2000م).مجمل تاريخ المغرب، ط2، المركز الثقافي العربي.
-الغبريني. أبو العباس أحمد بن أحمد البجائي (تـ 704هـ)،(1971م). عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
-ابن عذاري. المراكشي (حيا 712 هـ)، (1985م).البيان المغرب (قسم الموحدين)، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، ط1، الدار البيضاء- بيروت، دار الثقافة- دار الغرب الإسلامي.
-فيلالي. عبد العزيز، (2002م).تلمسان في العهد الزياني، الجزائر، موفم للنشر.
-ابن القطان. أبو محمد حسن بن علي بن محمد الكتامي المراكشي (القرن 7هـ)، (1990م).نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود علي مكي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
-ابن قنفد. أحمد بن الحسن القسنطيني (تـ 810 هـ)، (1968م).الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، تونس، الدار التونسية للنشر.
-كربخال. مارمول.(1989م)، إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الرباط، دار نشر المعرفة.
-لدرع. آمال(2006-2005م)، الحركة الصوفية في بلاد المغرب الأوسط خلال العصر الزياني 633-962 هـ، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة.
-المراكشي. عبد الواحد (تـ647هـ)، (1998م).المعجب في تلخيص أخبار المغرب،.ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
-ابن مرزوق. أبو عبد الله محمد التلمساني (تـ781 هـ)،(2008م). المناقب المرزوقية، تحقيق سلوى الزاهري، ط1، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

-(1981).المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولاي أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

- ابن مريم. محمد بن محمد المليتي التلمساني (ق 11 هـ)، (1986م).البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشرة محمد بن أبي شنب، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

-المغراوي. محمد، (2006م).الأزمات الطبيعية وانعكاسها على الدولة والمجتمع، ضمن كتاب: الموحدون وأزمات المجتمع، ط1، الرباط، جذور للنشر،ص 155-193.

-المقري. أبو العباس أحمد القرشي التلمساني (تـ 1041 هـ)، (1986م).نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

-مجهول. (1995م).رسائل موحدية: مجموعة جديدة، تحقيق ودراسة أحمد عزاوي، ط1، القنيطرة- المملكة المغربية: منشورات كلية الآداب جامعة ابن طفيل.

-هربك. إيفان،(1980م). تفكك وحدة المغرب السياسية، ضمن كتاب: تاريخ إفريقيا العام، جين أفريك/ اليونسكو.

-الوزان. الحسن/ ليون الإفريقي (توفي بعد 957 هـ)، (1983م).وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 2، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

-الونشريسي. أحمد بن يحيى التلمساني (تـ 914 هـ)،(1981م). المعيار المعرب، تحقيق محمد الحجي وآخرون، بيروت، دار الغرب الإسلامي،

-Atallah Dhina. *Les Etats de l'Occident musulman aux* XIII^{e}, XIV^{e} et XV^{e} siècles. Alger. ENAL- OPU.

-Dominique Valerian. *Bougie port Maghrébin, 1067-1510*, École Française de Rome, 2006.

-Dufourcq. (charles- Emmanuel): *L ' espagne catalane et le Maghreb aux* XIII et XIV siècle, paris,1966